دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: مدينة وهران نموذجاً
المصدر:	مجلة الحوار الثقافي
الناشر:	جامعة عبدالحميد بن باديس - كلية العلوم الإجتماعية - مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم
المؤلف الرئيسي:	حمداد، صحبية
المجلد/العدد:	مج5, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	شتاء
الصفحات:	154 - 160
رقم MD:	989174
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المشاركة السياسية، المرأة الجزائرية، مدينة وهران
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/989174

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

"مدينة وهران نموذجا "

حمداد صحبية

أستاذة مساعدة أ، قسم علوم الاعلام و الاتصال، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة مستغانم

المقدمة :

لقد شكلت قضية المشاركة السياسية أهمية كبيرة في مبادئ الديمقراطية، فهي حسب (: bevort 2002) تعد تعبيرا عن ديمقراطية تمثيلية من شانها ضمان الحقوق والحريات أكثر توسعا للمواطنين ذكورا واناثا . لذلك اصبح موضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي خاصة منذ 1975(وهو تاريخ بداية العقد الذي خصصته الامم المتحدة للمرأة)، من اهم المسائل التي لاقت اهتماما بالغا لدى المناصرين لقضايا المرأة، وكان في مقدمتهم الباحثين والفاعلين في حقوق الانسان وايضا مختلف التيارات النسوية العالمية والمحلية .

كما انه في خضم التحولات التي يشهدها العالم في الاونة الاخيرة في كل المناحي المجتمعية، ادركت النظم السياسية بان مشاركة المرأة في النشاط السياسي فرضت نفسها ايضا كأحد مؤشرات النمو الاجتماعي، مما استدعى وجوب النظر في إصلاح أوضاعها في المجتمع، كتلك المرتبطة بالرعاية الصحية والتعليم والقضاء على جميع اشكال العنف (اللفظي، الجسدي، او حتى التحرش المعنوي والجنسي) المسلط عليها، وذلك من خلال آليات قانونية تحرص مؤسسات الدول على تطبيقها .

وتجدر الاشارة في هذا السياق، ان القرارات الأممية كان لها وقع على المرأة عامة، والمرأة الجزائرية خاصة حيث تم الاعتراف بدورها في الحياة السياسية من خلال تعزيز مساهمتها في اتخاذ وصنع القرار، الانضمام الى مؤسسات المجتمع المدني وايضا الترشح في الانتخابات وتقلد مناصب قيادية، وتنفيذية وتشريعية وكذلك الانخراط في الاحزاب السياسية .

ومن ابرز هذه الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر الى جانب الدول الاعضاء الاخرى:

-مؤتمر مكسيكو لعام 1975 الذي سعت فيه النساء المؤتمرات الى المطالبة من الحكومات والدول الاعضاء على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في السلم والتنمية وفي الاسرة والمجتمع وفي فرص التعليم وفي الاجور وفي احترام جميع الحقوق الانسانية .

ويليه مؤتمر نيروبي بكينيا في 1985 الذي حرصت فيه النساء على تمكين المرأة سياسيا وإعطائها فرص اعتلاء المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية والاقتصادية.

ثم مؤتمر1995 الذي انعقد بيجين بالصين حيث اطلقت النساء ممثلات الدول المشاركة فيه نداءا لضمان حصة 30 % للتمثيل النسوي في سياسات الحكومات.

وفي سياق الاعتراف بالحقوق السياسية للمراة، فان الدولة الجزائرية التزمت في خطاباتها الرسمية باستدراج المرأة للحقل السياسي للمشاركة الى جانب الرجل في الشأن العام، وهذا بدا من دستور10 سبتمبر1963 لاسيما المادة 12 منه المتعلقة بالحقوق الاساسية التي تنص على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق وفي الواجبات "كل الافراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات". (دستور ج،ج،د،ش 1963)

وايضا من خلال دستور 1976 الذي ضمن لها بعض الحقوق السياسية، حيث تنص المادة 38 منه على ان اعتلاء مناصب المسؤولية في مؤسسة الدولة مفتوح امام المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة، والعمل الاجتماعي .

-المادة 39 تنص على ان المواطنون يتساوون في الحقوق والواجبات، وكل تفرقة مبنية على الجنس، على الاصل والمهنة مرفوضة .

-المادة 42 يضمن الدستور للمراة كل الحقوق الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والثقافية .

-المادة 44 ان نيل مناصب العمل في المؤسسات وادارات الدولة من حق كل مواطن ومواطنة مع شروط الكفاءة والاستحقاق .

-المادة 58 كل المواطنون الذين يستوفون الشروط القانونية يمكنهم ان ينتخبون وينتخبون.

اما بالنسبة للقانون العضوي 17 -91 المؤرخ في 14-اكتوبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 8913 ل 07 اوت 1989 المتعلق بقانون الانتخاب عن طريق الوكالة خاصة تلك التي كانت تمنع المراة من الادلاء بصوتها. فان المرأة اصبحت بموجبه تتمتع بحقوقها السياسية وتعبر عن اختياراتها السياسية بكل حرية، وجاء التعديل القانوني على الشكل التالي :

أ-التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والاهلية لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاءها بالاقتراع العام .

ب–المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتادية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية .

ج–المشاركة في اي منظمات وجمعيات تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلاد.

وايضا ما جاء به دستور 1996 لاسيما المادة 31 منه التي تنص على ان مؤسسات الدولة ملزمة بتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات، والزالة العقبات التي تقف امام تطوير الانسان وامام مشاركته الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثم الامر رقم 97–07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات يحدد شروط المنتخب ولا يفرق بينل الرج والمرأة.(M.D.C.F.C.F :2007)

اما فيما يخص الميكانيزمات المؤسساتية، فقد انشات الدولة عدة هيأت لتفعيل السياسة التطويرية للأسرة وللمرأة ومنها :

- الوزارة المنتدبة مكلفة بالأسرة وبقضايا المرأة في 2002
- المجلس الوطني للأسرة والمرأة الذي انشا في 2006
- الحركة الجمعوية التي تم تشجيعها حتى بلغ عددها اكثر من 70000 جمعية من بينها 900 جمعية وطنية .

مما شجع الكثير منهن على الانضمامها الى التشكيلات الحزبية بكل توجهاتها وكذا الى الجمعيات ذات الطابع السياسي وكل الفعاليات السياسية الاخرى.

ولكن على الرغم من هذا الاعتراف وخاصة الاعتراف الدستوري بهذه المشاركة، فانه على مستوى التطبيق لا يزال تمثيل المراة في سياسة الوطن ضعيف وغير فاعل، هذا اذا ما قارناه مع دورها في النشاطات الحيوية الأخرى (الصناعية والتجارية والخدماتية) .

اما فيما يخص مكونات الدراسة فتتضمن هذه الدراسة زيادة على المقدمة والاطار المنهجي، بابين الاول نظري ويضم ثلاثة فصول: اما الأول فيقدم الاطار ألمفاهيمي والنظري اللذان يشرحان هذه المشاركة .

اما الثاني فتطرقت فيه الباحثة الى تحليل خطابات القادة السياسيين (النصوص الدستورية، القوانين السياسية المواثيق وخطابات المسؤولين).

الفصل الثالث تركز فيه الباحثة على الرؤية التحليلية للعمليات والاليات الوطنية والدولية التي ترمي الى تطوير الحقوق السياسية للمراة الجزائرية.

اما الباب التطبيقي فيقدم العمل الميداني الذي ركز على تحليل المقابلات وعلى التفاعلات بين الخطابات السياسية الجزائرية خاصة بعد تشريعيات 2012.

2–الإشكالية

لقد اصبحت الدولة الجزائرية اليوم ،تراهن على المرأة في عملية البناء والتقدم، اولا لانها استطاعت ان تبرهن على قدراتها ونجاحاتها في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، وهذا في كل مراحل التحول الاجتماعي والاقتصادي اللذان شهدتهما البلاد عقب استقلالها، وثانيا لأنها تمثل ما يفوق نسبة 51 % من العدد الاجمالي للسكان (د.و.ا:2008)

وتجسيدا لسياسة التنمية التي لم تكن الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر منذ الاستقلال والى اليوم، تراها مكتملة الا بتضافر جهود كل المواطنين رجالا ونساءا، حظيت المراة باهتمام بالغ، حيث كانت الدولة تستعين وبشكل متزايد، باليد العاملة والشغيلة النسوية في قطاعات التصنيع والتربية والصحة وفي مختلف الخدمات الاخرى (تاج عطاء الله،ص101).

ولكن مع كل العناية التي اولتها الدولة ولا زالت توليها للمراة من خلال مخططاتها واستراتيجياتها التنموية، إلا ان تواجدها في الحقل السياسي يبقى شبه مغيب، خاصة عندما ما ننظر الى مؤشر التمثيل النسوي في الهياكل السياسية الحزبية والحكومية ومراكز السلطة والذي يكون كالاتي:

مؤشر التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية

جدول1: تطور عدد المترشحات والمنتخبات بين سنتي1997 و2002

المجالس	1997		2002	
	مترشحات	منتخبات	مترشحات	منتخبات
المجالس الشعبية البلدية	1281	75	9147	367
المجالس الشعبية الولائية	905	62	4113	268
المجلس الشعبي الوطني	322	11	694	27

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2002

جدول 2: تطور نسبة فوز المرأة في الانتخابات بين 2007 و2012.

المجالس	2007	2012
المجالس البلدية	% 0 ,74	%21 ,16
المجالس الولائية	% 13.44	%27.92
المجلس الشعبي الوطني	% 5 , 32	% 31 ,38

المرأة في الجهاز الحكومي ومراكز السلطة:

على الرغم من الفرق الكبير في عدد النساء اللائي دخلن المجلس التاسيسي لسنة 1962 وهو 10نائبات مقابل 194 نائبا الا انها تعتبر التفاتة جيدة من قبل السلطة في تلك الفترة التي بدأت فيها الجزائر تطبيق مشروع سياسي حديث تلتزم فيه على العمل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. لم يسجل لها اي مشاركة في الحكومات التسع المتعاقبة على السلطة منذ الاستقلال والى سنة 1984، حيث عينت السيدة زهور ونيسي كأول امرأة برتبة وزيرة في الدولة الجزائرية (وزيرة للشؤون الاجتماعية وبعدها وزيرة التربية الوطنية)، واعطيت للسيدة ليلى الطيب حقيبة نائب وزير مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني في عام 1984. .(Sai F atima Z ohra :2007).

وكان يجب انتظار سنة 2002 لإدماج خمسة نساء في طاقم الحكومة لتلك الفترة، واحدة منهن وزيرة والأخريات وزيرات منتدبات. ولكن في 2006 تقلص العدد الى 03 وزيرات وابقي العدد على وزيرتين منتدبتين .

أما بعد التعديل الحكومي الذي اعقب تشريعيات 11 ماي 2012 فان عدد الوزيرات اللاتي اوكلت لهن حقائب وزارية ارتفع الى 07 وزيرات منها 06 في منصب وزيرة و01 في منصب وزيرة منتدبة.

وفيما يتعلق بتواجد المرأة في مجلس الامة، فان اربعة مقاعد فقط اي بنسبة 2.78 % من اصل 144 مقعد في المجلس، اعطيت للنساء في العهدتين 2001– 2004و 2007–2010 .

وبالنسبة للاستحقاقات التشريعية الاخيرة التي اجريت في10 ماي 2012 فقد افرزت تقدما نسبيا في فوز النساء، بحيث تحصلت النساء على 134 امراة منتخبة في المجلس الشعبي الوطني بينما لايزال الرجال يفوزون بغالبية المقاعد اذ تحصلوا على 462 مقعدا في نفس المجلس.

كما مثلت المرأة بنسبة 46.49% من الهيئة الانتخابية و50.68% ممن شاركن في الانتخاب سنة 2004

أما على مستوى مناصب اتخاذ القرار فانه على الرغم ايضا من ان المرأة الجزائرية تقلدت عدة مسؤوليات كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان، كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية سنتي (2004 و2009) وهي بهذا تعتبر اول امرأة على المستوى العربي والجزائري تترأس حزبا سياسيا، كما انها فازت بالمرتبة الثانية، الا ان المرأة لم تحقق بعد طموحها في التمثيل السياسي سواء من حيث الكم او الكيف.

من خلال هذه الارقام التي توضح ضالة التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية، نصيغ الاشكالية الجوهرية لبحثنا هذا كما يلي:

ما هي العوامل التي تحد من التمثيل الواسع والفاعل للمرأة الجزائرية في السياسة الوطنية وفي قراراتها ؟

ومن السؤال العام نحاول الاجابة على الاسئلة الفرعية :

– ما هي الاجراءات التي تتخذها الحكومة الجزائرية من اجل تعزيز دور المرأة السياسي ؟

– ما مدى فاعلية هذا الدور في هذا المجال ؟

– ما هي المعوقات التي تحول دون تفعيل دورها كما و نوعيا ؟

3–الفرضيات:

– ان الفرضيات التي سنبني عليها هذه الدراسة هي:

– تعرف الساحة السياسية في الجزائر منذ التعديل الدستوري الاخير، قفزة نوعية لمشاركة المراة فيها .

– ان الانفتاح الذي يشهده المجال السياسي في الجزائر خاصة منذ اقرار مبدا التعددية، لم يحول، بالرغم من تطوره المتواصل، المراة الى طرف فاعل في السياسة الوطنية و في قراراتها .

– انه بالرغم من إقرار كل من دستور1976 و1989 خاصة لحقوق المراة،خاصة السياسية، كأساس لنجاح معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فان العديد من المعوقات لا تزال تحول، دون التجسيد العملي او الفاعل لما ورد في هذه الدساتير حول المراة.

4– تحديد مفاهيم الدراسة:

4-1– المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية حسب المؤلف الفرنسي(1972,31: René Capitant) تلك المساهمة التي لاتعني الانضمام او الانتماء فقط، بل المساهمة التي هي عبارة عن اخذ حصة اوحق في العمل وخاصة في عالم القانون والسياسة بمعنى اخذ نصيب في عمل قانوني وفي قرار سياسي.

ويذهب Alford و Friendland الى ان المشاركة السياسية تشير الى الحالية او الماضية للمنظمات العامة، والمجموعات التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على اختيار الاشخاص والهيات الحكومية، وقدرتهم على التعاطي او عدم التعاطي مع هذه الهيات والأشخاص. (الطاهر علي موهوب:2011،99)

تعتبر المشاركة السياسية من اهم القضايا التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي، فهي تلك

الانشطة الارادية التي يزاولها اعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، ويذهب ميلبراث وجويل الى ان المشاركة السياسية تعتبر تلك الافعال الخاصة بمواطنين ذوي خصوصية، اذ يتجهون خلال افعالهم هذه نحو التاثير في الحكومة والسياسة او تدعيمها. (عاطف احمد فؤاد:1995، ص84)

وينظر جان جاك روسو (j.j Rousseau :2011,p53) الى المشاركة السياسة من جانبين:

الاول: يعتبرها ممارسة السلطة الحامية اي تلازم انخراط ونشاط لكل مواطن في قضايا الدولة .

الثاني: يرى بان الاسس التي ترتكز عليها الحقوق والمجتمع السياسي، تكمن في مجموع المواطنين الذين يتصرفون جماعيا ويتقبلون القوانين المطبقة على كل فرد منهم .

اما في علم السياسة، فان المشاركة السياسية هي عبارة عن ممارسة الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع البالغين، في الاشتراك، بصورة منظمة، في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم في مجتمع من المجتمعات ويجب ان تضل في اطار ديمقراطي بحيث يتسق معه اطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاهداف المجتمعية العامة، واطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي.

4-2-اما المراة الجزائرية:

فإننا نقصد بها المراة المنتمية الى القطر الجزائري، في ابعاده التاريخية والثقافية، وفي حدوده الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن الانتماء الاجتماعي والتاريخي خاصة في الجزائرالمستقلة.

4-3- مفهوم الديمقراطية:

يقسم الفلاسفة اليونان لفظ الديمقراطية الى كلمتين، ديموس ومعناه الشعب وكراتوس ومعناه السيادة، وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، هذا من الناحية الفكرية النظرية، كما تعني حكم الاغلبية عن طريق التمثيل النيابي ولهذا النظام النيابي ثلاث اركان هي:

ا-سيادة الشعب

ب-المساواة والحرية

ج-الحرية الفردية والكرامة الانسانية

-و يعرفها الباحث البريطاني"هوبهاوس"hobhaous "في كتابه "الديمقراطية" la démocratie، بانها المساهمة المباشرة من قبل جماهير الشعب في شؤون الدولة ،و يقر مبدأ مفهوم الديمقراطية على فكرة (السيادة الشعبية).(يحي الكعكي:1983،749)

4-4- المواطنة:

هي مجموعة من المعايير القانونية والممارسات الاجتماعية التي تؤسس مكانة المواطن .

تاريخيا تكون المواطنة مرتبطة بالديمقراطية وتتركز على الاعتراف بوجود الاشخاص الاحرار والمتساوين .اما بانسبة" لتوماس مارشال" المواطنة هي عبارة عن نيل الحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (شارلوت سيمور سميث، ص468).

كما يؤكد دومنيك شنابير بان المجتمعات الديمقراطية المعاصرة هي مجموعات الموطنين وهي وضعية يكون فيها شخصان او مجموعتان في تطابق او في تساوي وتكون المساواة هنا تلك الخاصة بالحضوض تطبيق النصوص القانونية من قبل كل الاشخاص حسب الكسي توكفيلي (Shnapper Domique: 2000 ,p247).

المجتمع المحلي :

ويشير المجتمع المحلي الى الالتزام برعاية مصالح ورفاهية الاغلبية او القطاعات الشعبية من المجتمع ومن ثم الالتزام بخدمة السياسات والاستراتيجيات الشعبية المتضمنة في تخطيط وتنفيذ المشروعات الفردية او البرامج الاكثر عموما

4-5-مدينة وهران :

مدينة وهران تعد واحدة من اهم مدن الجزائر تطل على خليج وهران في غرب البحر الابيض المتوسط، ظلت المدينة منذ عقود عديدة ولا تزال مركزا اقتصاديا وميناءا هاما .

بلغ عدد سكانها في 1.648.642 نسمة في 2009، ويبلغ عدد الدائرات التي تنتمي اليها اداريا وجغرافيا 23 دائرة .

شهدت المدينة بعد استقلال الجزائر تطورات مهمة جعلت منها ثاني مدن البلاد، وقطبا اداريا، اقتصاديا وعلميا مهما، تطور النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ ومس ذلك صناعات كبيرة وصغيرة واستفاد من مجاورتها لمدينة ارزيو النفطية .

5-المنهجية وتقنيات الدراسة: يعرف المنهج بصورة عامة، بانه مجموعة من الخطوات الهادفة الى الوصول باقل تكلفة، الى نتيجة محدود .(Raymond Boudon:1976p31)

من هذا التعريف العام للمنهج، فاننا ونظرا لخصوصية موضوعنا، الذي ينتمي الى علم الاجتماع، سنختار المنهج القائم على التحقيقات الكيفية، القائمة بدورها على الفهم والتفسير من جهة، وعلى تحليل العلاقات بين المتغيرات من جهة اخرى ، كما تقوم على ملاحظة مجموعة عوامل اجتماعية، قابلة للمقارنة وهي العوامل التي تكون مجسدة من خلال الافراد والمؤسسات والتجمعات.

(.R Boudon,p 441,444)

وللوصول الى معرفة ذلك، طبقت الاساليب الكيفية لتحليل بيانات المقابلات والتي صممت وشملت مجموعة من الاسئلة المفتوحة، واستخدم في هذه الدراسة الاسلوب الاستقرائي لتحليل البيانات الكيفية.

وقد لجأت الباحثة في ذلك الى عينة قصديه غير احتمالية لأنها اعتمدت اختيار حالات من النساء الفاعلات في الحياة السياسية في المجتمع المحلي (مدينة وهران) بحيث تكون عينة ممثلة للنساء الممارسات للسياسية في الوطن، لأنه في عدم معرفة حدود المجتمع الكبير يختار الباحث فئة قليلة منه للحصول على معلومات منها بسهولة (الجوهري،عبد الله الخريجي:1990،167)

5-1- المقابلة :

كما اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على اداة المقابلة، التي يشيع استعمالها في البحث الاجتماعي حينما تكون البيانات المطلوبة لها صلة وثيقة بمشاعر الافراد ودوافعهم وعقائدهم واتجاهاتهم نحو موضوع ما. (غريب عبد السميع :2003،ص202)

5-2- الملاحظة

تعرف الملاحظة على انها اداة جمع المعلوملت بحيث تسمح للباحث ان يكون شاهدا على تصرفات الاشخاص والممارسات في وسط المجموعات وهذا من خلال تواجده في المكان المتواجدين فيه ومن مزايا الملاحظة حسب تعريف (رودولف شيقليون وبنجما ماتالو:2008) انها عبارة عن نظرة تقع على وضعية ما من غير ان تغير في حقيقتها .

ما يميز هذا النمط من المعاينة ان الباحث نفسه هو الذي يقوم بالمعاينة فيتولى تسجيل المعلومات مباشرة، ويلتقط التصرفات وقت حصولها(Luc Van.campenhoudt, t Raymond quivy :2011,174)

6- مجالات الدراسة

المجال المكاني والزماني

شملت العينة 30 امراة من النساء الفاعلات في الفضاء السياسي بوهران في مختلف الهيات السياسية المتمثلة في المجالس المنتخبة الولائية والبلدية والخلايا الحزبية والجمعيات النسوية، وتم اجراء الدراسة في الفترة التي أعقبت الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 وإلى اليوم .

نتائج الدراسة والتحليل :

ان المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات، تدل على ان الغالبية من النساء المستجوبات، هن نساء فاعلات في المجالس المنتخبة وفي الاحزاب، وايضا الجمعيات اما الاخريات مناضلات في النقابات المهنية التي يرأسها الفرع النقابي النسوي بوهران.

لقد اقتحمن الحياة السياسية عن قناعة لاسيما في ظل هذه الظروف التي اصبحت فيها الدولة تشجع وتعزز دور المرأة في المشاركة السياسية.

كما انهن اجمعن في تصريحاتهن انه بالرغم من ان الخطاب الرسمي في الجزائر اتجاه الممارسة السياسية للمرأة، كان ايجابيا من خلال الضمانات الدستورية خصوصا من جانب الضغط على الاحزاب لتفعيل دورها في مختلف هياكلها، الا ان دورها مازال هامشيا امام احتكار الرجل للادوار الاساسية فيها .

واكدت ايضا التصريحات ان للنظال السياسي الذي خاضته المراة الجزائرية منذ الاستقلال، دور كبير في تعزيز تواجد المرأة وفي توسيع قاعدة تمثيلها في الهيئات البرلمانية وفي المجالس الولائية والبلدية ،حيث تم تعديل دستور الجزائر جزئيا في نوفمبر 2008، ليتضمن التزام الدولة على العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (المادة 31 مكرر).وتبعه القانون العضوي في 2012 الذي يقترح نسبة 30 % في القوائم الانتخابية، بعدما تبنت النساء الفاعلات في الاحزاب السياسية مشروع قانون تقترح فيه تخصيص حصص تمثيل النساء في المجالس المنتخبة (CIDEEF :2004).

اما بخصوص الاصلاحات السياسية التي عرفها وضع النساء الجزائريات في عهد الانفتاح السياسي، فان التصريحات التي جمعناها حول هذا الأمر، تؤكد على ان وضع المراة شهد نقلة نوعية من خلال مشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاصلاحي، الذي سلط فيه الضوء على ترقية المراة على المستوى المعرفي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خاصة عقب التعديل الدستوري الاخير، الذي اعطا المراة الحق في الاقتراع بدون وكالة والحق في الترشح من خلال توسيع نسبة تمثيلها في مختلف المجالس المنتخبة بغية تولي المناصب العامة .

وبما اننا ركزنا في اسئلتنا على معرفة وجهة نظر المستجوبات في الاسباب التي كانت وراء عزوف النساء عن العمل في السياسة بالرغم من التشجيع التي لاقته المراة في هذا الخصوص من قبل الدولة، كانت معظم التبريرات التي قدمتها لهن النساء عن سبب عدم انخراطهن في الحياة السياسية، هي في غالبيتها مرتبطة بالاحكام الخاطئة عن دور المراة الضيقة التي تظفي بظلالها على النسيج الاجتماعي ،فعزوف شريحة كبيرة من النساء من مختلف الفئات الاجتماعية(من المتعلمات والجامعيات. والموظفات والاطارات وربات البيت وحتى المتقاعدات)، عن المشاركة السياسية، يرجع سببه الاساسي الى أزمة التمثيل السياسي،هذا على الرغم من الخطاب السياسي الداعم لهذه المشاركة والحريص على تعزيزها وتفعيلها وهذا منذ الانفتاح على الديمقراطية كما سبق ان اشرنا .

وكما هو مستنبط ايضا من جل الاجابات ان اسباب ظألة هذا التمثيل يعود الى ما يلي:

ان الرجل الجزائري عموما لا يشجع المرأة على الممارسة السياسية نتيجة تأثره بالنظرة التقليدية وتفكيره النمطي تجاه المرأة وأدوارها، اذ لا زال يعتقد ان عمل المراة الاساسي هو الحمل والولادة وتربية الاولاد ورعايتهم، لذلك فهي ترجح الابتعاد عن هذا العمل حتى لا تعرض نفسها وإفراد عائلتها للمظايقات كالاستهزاء والسب والمساس بسمعتها من قبل بعض افراد المجتمع .وهنا نستدل بما ذهب اليه دوفرجيه (Duverger,1995) حيث يقول ان عدم اهتمام النساء بالسياسة امر متوقع لانهن انشان في بيئة سوسيو- ثقافية لا تشجع على تنمية شخصية نسائية قادرة على مجابهة السياسة وخباياها. هذا الى جانب عدم اهتمام النساء بهذا المجال لانهن يعتقدن بانه حكر على الرجال ويسيطرون عليه الى درجة انهم لا يقبلون منافسة المراة لهم فيها. واشارت المبحوثات الى عامل اخر لا يقل اهمية عن العوامل الاخرى، وهو انشغال النساء بمطالب الحياة الاسرية والاجتماعية التي تعيق ممارستهن للسياسة .

وبما انه لا يمكن ذكر مجمل العقبات والمعوقات التي رصدناها من التحقيقات الميدانية (والتي تعتبر انعكاسا لوجهات نظر النساء المدروسات) بالتحليل في هذه الورقة، فاننا نكتفي بذكرها على شكل النقاط التالية :

أ)غياب الثقافة القانونية (عزوف المرأة عن هذا النشاط بسب جهلها للقوانين و عدم و عيها بأهمية الدور السياسي).

ب) الامية وعدم الالتحاق بالمدارس (لا تزال المرأة في الكثير من مناطق الجزائر لا تلتحق بالمدرسة او تنقطع عنها مبكرا بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة مثل بعد المدرسة عن البيت الاسري او بسبب الظروف المادية التي تحول دون تعليم الفتيات).

ج) ضعف التواجد في المجال العام (بسبب ضعف خبرة المرأة في النشاط الساسي) .

د) الموروث الثقافي (الثقافة الاجتماعية التي لازالت ترمي بثقالها على الافراد ذكورا واناثا وهي تنطلق من هيمنة الرجل على المرأة وتكرس التمييز ضد المرأة فيتم ابعادها عن القيام ببعض الادوار ومنها السياسية) .

هـ) غياب الوعي السياسي(ضعف مشاركة المرأة في المجال العام وضعف انخراطها في المجتمع المدني عامة، وفي الأحزاب السياسية خاصة يحرم المرأة من فرصتها في التدريب والتعرف على العملية السياسية ويقلل من فرص بروز قيادات نسائية).

و) النظرة السلبية لدور المرأة في مراكز السلطة(تولدت هذه النظرة نتيجة هيمنة تمثيل الرجال على حساب تمثيل النساء في الحقل السياسي وهذا منذ حقب تاريخية طويلة).

ز) ضعف المعرفة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال

ح) غياب الارادة من طرف المؤسسات السياسية كالأحزاب لا دراج المرأة في هياكلها وبرامجها.

ط) ظلم النظام القيمي المبني على التمييز المرتبط بغياب العدالة داخل الاسرة .

ي) غياب الاليات الدستورية التي تحرص على تطبيق المخططات على ارض الواقع .

الخلاصة :

بالرغم من ان هذه الدراسة سلطت الضوء ميدانيا على المراة في المجتمع المحلي المتمثل في مدينة وهران، الا ان النتيجة تعكس فعليا ظاهرة هزالة التمثيل السياسي للمراة على المستوى الوطني، لانه بالاظافة الى ما خرجت به هذه الدراسة من استنتاجات فان الدراسات والابحاث التي تناولت موضوع المرأة والسياسة عامة، والمرأة الجزائرية خاصة، تؤكد حيث ان الواقع السياسي لازال والى غاية اليوم يغيب المرأة وهذا على الرغم من ان مجتمعها بحاجة الى مشاركتها الفعلية والفعالة اكثر من وقت مضى، خاصة بعد حصولها على العديد من المكتسبات التي لم تتحصل عليها من قبل والمتمثلة في الحق في التعليم والصحة والعمل والانتخاب والترشح في المجالس وكذلك تمكنها من الوصول الى مواقع صنع السياسات ورسم الخطط التنموية .

ومن هنا ومن اجل تقليص الفجوة الكبيرة المتواجدة بين ارادة الدولة في تعزيز دورها في الممارسة الديمقراطية وبين الواقع الذي يعكس تمثيلا ضعيفا للمرأة في هذا المجال فانه يجب على الحكومة ان تستمر في دعم تطوير المرأة وفي تبني استراتيجية وطنية تعمل على ازالة العقبات التي تحول دون ولوجها عالم السياسية.

المراجع

-تاج عطاء الله ،المراة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر.

-يحي الكعكي(1983)، مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت .

-عاطف احمد فؤاد(1995) ،علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية.

غريب عبد السميع(2003) ،البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والامبريقية، شباب الجامعة الاسكندرية -

-محمد الجوهري ،عبد الله الخريجي(1990) ،طرق البحث الاجتماعي ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة .

-الطاهر على موهوب (2011) ،التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالمشاركة السياسية ،العلم و الايمان للنشر و التوزيع .

- دساتير الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية (1963،1996،1989،1976)

-Bevort, A(2002)/pour une société participative presse des sciences politique .france

-Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme (2003),-08 octobre –Alger

-Duverger, (1995)/Elément de droit publique, 13eme éd, Puf : paris,

-Dominique Shnapper, Christian Bachlelier(2000)/..Qu' est ce la citoyenneté ,flio actuel, éd Gallimard ,

-Encyclopédie politique et histoire des femmes.1997)– s-direction de Christine Fauré. 1 éd .Puf – page 834. 836

Sai Fatima Zohra(2007), le statut politique et familial des femmes en Algérie .thèse de doctorat d état .université d .Oran

-Jean Jack Rousseau (2001)/du contrat social –présentation par Bruno Bernardi –Flammarion, paris,

-Ministère Délégué Charge Famille et de la Condition Feminine, Femme Algérienne..Réalité et Données, février. 2007

- Raymond Boudon .que sais-je- édition, Puf, 1976-page 31-3

- Luc Van.Campemhoudt, Raymond.Quivy (2011)/ manuel de recherche en sciences sociales ,4eme éd, DUNON. Paris ,

-Le Robert- dictionnaire de sociologie (1999)/ encadre par - André Akoun et Pierre Ausart- le seuil , , page 768.769

-http/www.elections locales.2004.dz.

-http/www.electionslocales.2012.dz.